



## نحو مأسسة مسؤولية الشركات والمجتمع المدني بقلم د.علي إبراهيم

المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات موضوع حديث في ثقافتنا المحلية، وإن كانت جذوره قائمة في ممارسات مجتمعية بمسميات أخرى سواء كان في العهد الإسلامي كممارسات الوقف على سبيل المثال ، أو حتى في حضارتنا العربية العريقة. وفي ظل التغيرات التي تحدث في العالم أجمع على وجه العموم ، وفي المنطقة الخليجية على وجه الخصوص جراء تأثيرات الأزمة المالية ، استوجب على الشركات أن تتبنى معايير أخلاقية ومهنية تتوافق مع ضوابط الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة. والتحرك نحو هذا الاتجاه من الشركات يستوجب من الجهات التشريعية في المنطقة الخليجية تبني استراتيجيات واضحة المعالم للمسؤولية الاجتماعية. هذه الاستراتيجيات الوطنية يجب أن تساهم في مأسسة تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في الشركات والمنظمات المختلفة.

وبالرغم أن بعض المؤسسات في منطقتنا الخليجية قطعت شوطاً واسعاً في مجال المسؤولية الاجتماعية ، إلا أننا ما زلنا في بداية الطريق من منظور التطبيق الشامل لهذه الممارسة، وما تحتاجه المسؤولية الاجتماعية لتحقيق النجاح يستوجب تعاون كل الأطراف بأضلاعها المجتمعية المختلفة ، كالشركات والمنظمات والهيئات الحكومية والأهلية، وحتى المواطنين، بهدف تحويل شعارات وممارسات المسؤولية الاجتماعية إلى برنامج عمل مؤسسي يؤدي بنا إلى إنجاز مشروع " الإستراتيجية الوطنية للمسؤولية الاجتماعية" في كل قطر خليجي.

وإن كنت من هذا المنبر المتخصص أدعو الشركات والمؤسسات المختلفة إلى تبني معرضاً دائماً في مقارها المختلفة ، لعرض ممارساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية ، بهدف نشر الثقافة المؤسسية لهذه الممارسة الأخلاقية المهنية بين القوى العاملة في المؤسسات ، وكذلك دعوة المجتمع المحيط للتعرف على هذه الممارسة ، للوصول بهذا التطبيق من مجرد برنامج علاقات عامة محدود إلى ممارسة مؤسسية متميزة.

\* المشرف العام على الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية